مركز باحث للدراسات الفلسطينية والاستراتيجية

التقدير نصف الشهري

تحليل للتطورات السياسية والأمنية في «إسرائيل»

www.bahethcenter.net
Email: baheth@bahethcenter.net
bahethcenter@hotmail.com

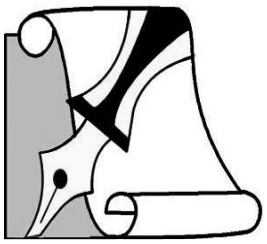

باحث للدراسات
الفلسطينية والاستراتيجية

تحليل نصف شهري للتطوّرات السياسية والأمنية في «إسرائيل»

أهداف المركز الرئيسية:

1. إعادة فلسطين إلى موقعها الحقيقي كقضية مركزية للأمة.
2. الترويج للقيم الجهادية والنضالية في إطار استراتيجية تحرير فلسطين.
3. بناء علاقة متينة مع النخب والشخصيات المعنية بالقضية الفلسطينية.
4. إصدار دراسات وأبحاث وتقارير ذات بعد استراتيجي وتحليلي.

أضواء على الانتخابات الاسرائيلية الخامسة

1 – مدخل:

في 13 حزيران/يونيو 2021، طوت إسرائيل صفحة حكم استمر 12 عاما من دون توقف للزعيم اليميني بنيامين نتنياهو، بعد أزمة سياسية قادت إلى أربع انتخابات في أقل من سنتين. وبعد نحو اثني عشر شهراً من آخر انتخابات في إسرائيل، أيد نواب إسرائيليون، مشروع قانون ينص على حل البرلمان، والدعوة إلى انتخابات ستكون الخامسة خلال ثلاث سنوات ونصف. وأعلن رئيس الوزراء الاسرائيلي السابق، نفتالي بينيت، ووزير الخارجية السابق (رئيس الحكومة الحالي)، يائير لبيد، عزمهما على حل البرلمان "بعد استنفاد كل المحاولات لتحقيق الاستقرار" في ائتلافهما لكن من دون جدوى. وكان شكل بينيت ولبيد، في يونيو/حزيران 2021، تحالفا فريدا من نوعه في تاريخ الكيان الغاصب من أحزاب اليمين واليسار والوسط وللمرة الأولى بمشاركة حزب عربي من أجل إنهاء 12 عاما من حكم بنيامين نتانياهو المتواصل. ونص الاتفاق على تناوب الرجلين على رئاسة الحكومة في منتصف ولايتهما ومدتها أربع سنوات واستبدال بينيت بلابيد إذا حلّ البرلمان. وبدأ الائتلاف المكون من ثمانية أحزاب في التفكك عندما انسحب منه بضعة أعضاء، وكانت أغلبيته في الكنيست ضئيلة ودب فيه الانقسام بشأن قضايا مثل الصراع الفلسطيني الإسرائيلي والدين والدولة.

على الإثر أعلن بنيت أنه لن يترشّح للانتخابات المقبلة، وأعلن لنواب حزبه "يمينا"، عن نيته عدم الترشح في الانتخابات المقبلة. وبحل البرلمان وفض ائتلاف بينيت الذي ضم 8 أحزاب متباينة أيديولوجياً، تم تنصيب وزير الخارجية يائير لبيد رئيساً للوزراء لفترة انتقالية قبل الانتخابات المتوقع إجراؤها في مطلع نوفمبر/تشرين الثاني المقبل. وبذلك أنهى ائتلاف بينيت الذي شكل في يونيو/حزيران 2021 فترة طويلة من الجمود السياسي في إسرائيل وحقبة بنيامين نتانياهو الذي شغل منصب رئيس الوزراء طيلة 12 عاماً. والجدير بالذكر أنه على مدى 74 عاما لم يفز أي حزب بأغلبية في البرلمان – الكنيست المؤلف من 120 عضوا، ولذلك بعد كل انتخابات يجب على أي رئيس وزراء محتمل تشكيل تحالفات متضاربة من أجل تجميع أغلبية لا تقل عن 61

مقعدا. ويتيح هذا الأمر للأحزاب الصغيرة قوة هائلة، وبعد كل انتخابات تقريبا يتركز الاهتمام على واحد أو أكثر من هذه الأحزاب التي ترجح الكفة الناجحة، وهو ما قد يحتاج إلى أسابيع من المفاوضات والمقايضة والسمسرة بين مختلفة قادة الأحزاب. وإذا لم يتمكن أحد من حشد الأغلبية، كما حدث بعد انتخابات أبريل/نيسان وسبتمبر/ايلول في عام 2019، فإن الجميع يعودون إلى صناديق الاقتراع، وتبقى الحكومة في مكانها لتصريف الأعمال.

خلال الانتخابات الأربعة الأخيرة الماضية استحوذت الأحزاب القومية والدينية على أغلبية مقاعد الكنيست، وهنا كان يتصدر المشهد اسم نتانياهو. وبالنسبة لمؤيدي نتنياهو من اليمنيين والدينيين فإنهم يعتبرونه "ملك إسرائيل" لأنه رجل قومي مخضرم لديه القدرة على التعامل مع زعماء العالم، ولديه القدرة على التعامل مع التحديات الأمنية التي تواجه إسرائيل. وبالنسبة لخصومه، يرون فيه "تهديدا للديمقراطية" وهم يشيرون إلى محاكماته المستمرة، واتهامه بالفساد، وتأجيجه للانقسامات الداخلية لتحقيق مكاسب سياسية حزبية وشخصية. ويعد نتنياهو رئيس الوزراء الأطول خدمة في إسرائيل، وحزبه الليكود كان في المركز الأول أو الثاني بفارق ضئيل في جميع الانتخابات الأخيرة، لكنه لم يكن قادرا على تشكيل حكومة أغلبية يمينية لأن بعض حلفائه يرفضون الشراكة معه.

العام الماضي، بعد الانتخابات الأخيرة نجح معارضو نتانياهو في الإطاحة به، إذ قام بينيت ولبيد بتشكيل ائتلاف من ثمانية أحزاب سياسية، بما في ذلك حزب إسلامي عربي صغير. ووضعت هذه الأحزاب خلافاتها الأيديولوجية جانبا، وعملت معا لبعض الوقت، فيما أقرت الحكومة الميزانية، وتجاوزت جائحة كورونا، وحسنت العلاقات مع دول عربية وإسلامية عديدة، وحتى أن بينيت حاول التوسط في الحرب الروسية على أوكرانيا. لكن نتنياهو حشد ضغوطا ضد أعضاء الائتلاف اليمينيين متهما إياهم بالشراكة مع إرهابيين وخيانة ناخبيهم، فيما تلقى عدد منهم تهديدات بالقتل بما فيهم بينيت. وفي النهاية، انهار الكثيرون وانهار حزب بينيت وفقدت الحكومة أغلبيتها في أبريل/نيسان، وفشلت الحكومة في تمرير قانون يرتبط بالقانون الخاص للمستوطنيين اليهود في الضفة الغربية.

المنتظر الآن هو أن يعود الإسرائيليون إلى صناديق الاقتراع في مطلع تشرين الثاني المقبل، فيما يأمل نتنياهو بالعودة إلى الحكم، إذ يتوقع أن يفوز الليكود وحلفاؤه بأصوات أكثر مما حصلوا عليه في المرة السابقة. ولكن

حتى إذا حصل نتنياهو على المزيد من المقاعد، فقد يفشل مرة أخرى في تحقيق الأغلبية. وإذا حدث ذلك، سيكون الأمر متروكا للعديد من الأحزاب التي شكلت الحكومة المنتهية ولايتها لتشكيل ائتلاف جديد بتحالف سيواجه الضغوط ذاتها التي واجهها التحالف الأخير والدوامة ستستمر.

2 – ترتيب القوائم:

بدأت الأحزاب التي تستعد لخوض الانتخابات البرلمانية الإسرائيلية المقبلة، ترتيب قوائم مرشحيها. ونحن أمام فريقين من الأحزاب، تلك التي تعد قوائمها بناء على انتخابات داخلية، وأخرى تكون هذه مهمة زعيم الحزب والحلقة الضيقة من حوله. وحتى الآن، انتهت الانتخابات الداخلية في حزب العمل، التي أفرزت قائمة اختفى منها نجوم السياسة، وأسماء تقليدية في الحزب، وأيضا حزب الليكود، الذي كشفت انتخابات قائمته، مجددا، عن مدى سيطرة بنيامين نتنياهو على الحزب، الذي استبعد من مقدمة القائمة ثلاثة نواب تجرأوا قبل أقل من عام على الإعلان عن نيتهم المنافسة على رئاسة الحزب، ولم يشفع لهم انسحابهم من المنافسة. وانتخابات حزب الليكود التي جرت مؤخراً أزالت آخر ذرة من الشك، إذا كانت موجودة أصلا، في مسألة سيطرة نتنياهو الكلية على حزب الليكود، والآن بات بالإمكان القول بشكل حازم إن حزب الليكود بات "حزب الرجل الواحد"، وهذه الانتخابات ستجعلنا نعيد التعريفات، مثل تعريف الوزير السابق يسرائيل كاتس، بأنه "رجل التنظيم القوي في الحزب". إذ إن الانتخابات أفرزت دحر كل واحد من النواب الثلاثة الذين أعلنوا في نهايات العام الماضي عزمهم التنافس على رئاسة الحزب، بعد أن بدا لهم أن الحكومة برئاسة نفتالي بينيت ستصمد لفترة طويلة، وأن نتنياهو يغرق أكثر فأكثر في محاكمته في قضايا الفساد. والثلاثة هم: يسرائيل كاتس الذي كان يتبوأ دائما واحداً من الأماكن الأربعة الأولى في القائمة، وحلّ في المكان الـ 12. ورئيس الكنيست الأسبق يولي إدلشتاين، الذي حلّ في المكان الأول بعد نتنياهو في الانتخابات السابقة، وحلّ الآن في المكان الـ 18. والثالث هو الرئيس السابق لبلدية القدس، نير بركات، الذي حلّ في المكان الثامن، وهنا بالإمكان القول إن لبركات قدرات مالية ضخمة جدا، وهو من أثرياء إسرائيل، وقادر على أن يجند أموالا في حملاته الانتخابية . وقبل الانتخابات الداخلية في الليكود، وبحسب تقارير في وسائل الإعلام الإسرائيلية، ظهرت لدى نتنياهو نظرية مؤامرة تقول إن الشخصيات التي أعلنت المنافسة على رئاسة الليكود، لديها مخطط لضمان 7 نواب في

الكتلة البرلمانية التي ستكون بعد الانتخابات، كي يشكلوا تكتلاً داخل كتلة الليكود، لينشقوا عنها، في حال نشأ وضع لا يستطيع فيه نتنياهو تشكيل حكومة، إذ إن قانون الكنيست يجيز لسبعة نواب الانشقاق عن الكتلة، حتى لو لم يشكلوا نسبة 33% من أعضاء الكتلة الأساسية. وقد يكون نتنياهو اختلق هذه الفرضية ليحرّض على كل واحد فكّر في تولي رئاسة الليكود مستقبلا، وهذا ساهم أيضا في دحر النواب الثلاثة السابق ذكرهم، لينضموا إلى قائمة لم تعد قليلة من أسماء الليكود البارزة التي عمل نتنياهو على تصفيتها تدريجيا منذ أن عاد إلى رئاسة الحكومة في العام 2009 . وسيطر على المقاعد الأولى من هم الأكثر التصاقا بشخص نتنياهو، أولهم النائب ياريف ليفين، الرئيس السابق للكنيست، وبعده إيلي كوهين، حديث العهد في الليكود، ويليه يوآف غالانت، صاحب أعلى رتبة عسكرية (لواء) في كتلة الليكود، وكاد ذات يوم أن يكون رئيس هيئة الأركان، وفي المرتبة الخامسة دافيد أمسالم، الشهير بفظاظته، وكل أسماء العشرة الأوائل في القائمة تؤكد زوال حتى الجيلين الثاني والثالث في حزب الليكود، وأن 9 من العشرة الأوائل في القائمة، هم من الأكثر قرباً لنتنياهو وعائلته.

وفي السياق لفتت صحيفة "هآرتس" إلى أن غالبية متصدري قائمة الليكود، وعمليا المرشحين لتولي حقائب وزارية كبيرة، هم ممن لديهم صوت عال من أجل استكمال الانقلاب في جهاز القضاء، لصالح اليمين المتشدد، وبشكل خاص فيما يتعلق بهيئة القضاة في المحكمة العليا، التي قد يلجأ لها نتنياهو في المستقبل القريب ليستأنف على الحكم الذي سيصدر ضده، في حال صدر، في المحكمة المركزية (الجنايات).

المحلل السياسي، ذو التوجهات اليمينية الواضحة، عميت سيغل، كتب في مقال له في صحيفة "يديعوت أحرونوت"، أنه كان يسأل نفسه ما إذا كان سيكون بعد الانتخابات الداخلية لليكود، حزب ليكود جديد، وأنه من صدور النتائج اتضح له أن الحزب بين جديد من حيث وجوه المقدمة وليس جديدا من حيث ما أنجزه نتنياهو لنفسه. ولفت الى أنه في هذه الانتخابات، وبقوة نتنياهو، تم إضعاف شخصيات التنظيم الحزبي، وأولهم وأبرزهم يسرائيل كاتس، الذي تم دحره الى مكان متأخر (12) بدلا من صدارة القائمة في السنوات الأخيرة، كما خسر الانتخابات أقدم نواب الليكود، تساحي هنغبي، الذي دخل الى الكنيست سوية مع نتنياهو في العام 1988، وحصل على موقع ما بعد الـ 50. أما النائبان اللذان شجعهما نتنياهو في الماضي على الانشقاق عن حزبيهما وضمن لهما مقعدين، أورلي ليفي– أبكسيس، وغادي يبركان، فقد خسرا المنافسة، مع انتهاء فترة

ضمانات نتنياهو، وسيكونان خارج الكنيست . ورأت محللة الشؤون الحزبية في صحيفة "يديعوت أحرونوت" سيما كدموند في انتخابات الليكود "تحولا دراميا إلى أقصى الحدود". وكتبت:"إنه حدث درامي ضخم لتغيير الحمض النووي (دي إن إيه) لحزب الليكود، ليس عن طريق الانقسام، ولكن عن طريق استبدال قمة الليكود بأكملها في أقل من ثلاث سنوات، من الانتخابات التمهيدية إلى الانتخابات التمهيدية." وأضافت:"اعتدنا على رؤية الأشخاص أنفسهم في القمة. يكفي إلقاء نظرة على واجهة عرض القائمة لفهم القصة كاملة. في الانتخابات التمهيدية قبل الأخيرة لليكود، كان يولي إدلشتاين وجلعاد إردان وجدعون ساعر ويسرائيل كاتس وميري ريغف على رأس القائمة. والآن لا يظهر أي من هؤلاء في الخمسة الأوائل. إدلشتاين، مأساة بحد ذاته، هبط من المركز الأول مباشرة إلى المركز الثامن عشر. لا يُذكر شيء من هذا القبيل في تاريخ الانتخابات التمهيدية. إن أولئك الذين أرادوا الليكود القديم، الليكود الكلاسيكي التقليدي، تأكدوا أنه ليس هو. بينما نتنياهومحاصر فعلا في الدوامة التي خلقها بنفسه، فلقد أطلق بالفعل كل العفاريت من الزجاجة. والليكود تغير بالفعل بطريقة حقيقية."

وختمت كدمون: "يمكن القول إن نتنياهو نجح. وحصل على قائمة موالية له وستدعمه في جميع القوانين التي يريد تمريرها بعد الانتخابات، والتي ستدعمه. لكن المشكلة هي أنه نجح في وقت مبكر جدا. ففي هذه المرحلة، لا يريد أن يقدم للجمهور حزبا وجهه دافيد أمسالم. وهذا هو بالضبط التحدي الذي سيواجهه الآن،كل من يناقش ما إذا كان سيصوت لليكود،سيتطرق لأمسالم الذي حل خامسا في القائمة، الرجل الذي كان أسلوب حديثه يُعد هامشيا ومتطفلا وأصبح الآن واحدا من قادة القائمة."

من ناحية اخرى وبحسب الاستطلاعات التي تظهر تباعا، فإن نتنياهو على حافة تشكيل حكومة ضيقة بعد الانتخابات المقبلة، وفي حال نجح بها، فإن عمر هذه الحكومة من المفترض أن يكون أطول من الحكومتين الأخيرتين، ولكنها ستكون لأول مرّة حكومة ترتكز بداية على 4 أحزاب، وأكثر من نصف الائتلاف لحزب الليكود، وكل هذا حسب الاستطلاعات التي قد تنقلب لاحقا. وبرغم هذا، من الصعب رؤية أنه بعد هذه الانتخابات، واستنادا لفرضيات محاكمة نتنياهو الجارية، أن يواصل نتنياهو قيادة حزبه. وهذه السيطرة الكلية على الليكود، تهدد مستقبل الحزب بعد نتنياهو، ونحن نتحدث عن سنوات قليلة، إذ لن تكون من بعده الشخصية القادرة على فرض سيطرتها الكلية على الحزب، ما سيؤدي الى حصول شروخ وحتى انقسامات،

ولكن هذا محاولة لوضع تصور لمستقبل الحزب، أمام هذه السيطرة غير المسبوقة بحدتها لشخص واحد، على حزب كبير بهذا الحجم.

بالنسبة لحزب العمل فقد أفرزت انتخاباته الداخلية لتشكيل قائمة المرشحين، قائمة باهتة، اختفت منها الأسماء التقليدية في الحزب، أو لنقل تلك الأسماء التي كان لها باع أو أقدمية سنوات جدية في الحزب، فكل الأسماء، باستثناء رئيسة الحزب ميراف ميخائيلي، هي أسماء مجهولة نسبيا في الشارع الإسرائيلي، وهذا انعكس في استطلاعات الرأي في الأيام الأخيرة، التي واصلت التنبؤ بخسارة الحزب مقعدا أو مقعدين من المقاعد السبعة التي حققها في الانتخابات الأخيرة في آذار 2021 . وبموجب نتائج الانتخابات، ستحل في المقعد الأول رئيسة الحزب ميراف ميخائيلي، التي انتخبت بأغلبية تجاوزت 82%، في انتخابات داخلية، مرّت بهدوء، كونه لم تكن منافسة حقيقية لها، بعد أن نجحت في الانتخابات البرلمانية السابقة، في انتشال الحزب من الزوال الكلي من الخارطة البرلمانية، وتحقيق 7 مقاعد، رأى بها الحزب "إنجازا عظيما"، له. والأسماء الأولى في القائمة، ليست معروفة، كما سبق وذكر، فقد حلّت في المكان الثاني بعد ميخائيلي، النائبة نعومي لازيمي، وهي دخلت إلى الكنيست في الولاية المنتهية، بفعل القانون النرويجي، الذي أجاز للوزراء أن يستقيلوا من عضويتهم البرلمانية. وفي المكان الثالث بعدها، جلعاد كاريف، وهو أيضا دخل الى البرلمان بفعل القانون إياه، ومثله إفرات رايتن في المكان الرابع. في المكان الخامس سيكون النائب رام شيفع الذي انتقل لحزب العمل من التحالف السابق لـ"أزرق أبيض"، وهو عضو جديد في حزب العمل، وبعده إميلي مواتي، التي كانت محسوبة في ما مضى على حزب ميرتس. وحلّ وزير الأمن الداخلي عومر بار ليف في المكان العاشر، والوزير نحمان شاي، في مرتبة أبعد بكثير، ما يعني أن حزبهما أسدل الستار على حياتهما السياسية البرلمانية . وهذه النتائج تعني أن حزب العمل، الذي نجا بأعجوبة من الزوال في الانتخابات السابقة، يأتي للانتخابات القادمة بقائمة باهتة، أسماء شبه مجهولة، لا نجوم سياسية فيها، والأهم من ناحية الحزب، لم يبق في القائمة أي عضو من أعضاء الحزب القدامى وهذا من شأنه أن يُبعد قسما ممن تبقى من مصوتين تقليديين لحزب العمل.

على مستوى الأحزاب الإسرائيلية الاخرى، فإنه ستجري انتخابات في حزب ميرتس وفي حزب الصهيونية الدينية، وعدا هذا فإن القوائم تتشكل إما لدى رئيس الحزب، مثل "يوجد مستقبل"، ورئيسه يائير لبيد، و"أزرق

أبيض"، ورئيسه بيني غانتس، و"إسرائيل بيتنا" وزعيمه أفيغدور ليبرمان، أو يتم تشكيل القوائم من خلال هيئات مقلصة، مثل الأحزاب الدينية المتزمتة لليهود الحريديم، التي تحسم فيها مسألة القوائم لدى الحاخامين الذين يقودون الأحزاب والحركات، أو التيارات الدينية داخل الحزب الواحد، والحديث هنا يدور حول حزب شاس لليهود الحريديم الشرقيين، وتحالف يهدوت هتوراة لليهود الحريديم الأشكناز.

3 – صاعقة في يوم صاح:

لقد فاجأ رئيس الحكومة الإسرائيلية "نفتالي بينيت" الإسرائيليين عموما بإعلان استقالته في الثلث الأخير من شهر يونيو/حزيران الماضي، لتشكل حدثًا سياسيًا وحزبيًا دراماتيكياً لعدة أسباب: أولها شخصيٌّ يتعلق به مباشرة؛ كونه قضى الفترة الأقصر في تاريخ رؤساء الحكومات الإسرائيلية، التي تجاوزت العام الواحد بأيام قليلة، رغم أنه لم يكن يتوقع أن يكون رئيسًا للحكومة في هذه السن التي لم تصل حينها خمسين عامًا. وقد حصل على عدد محدود من أعضاء الكنيست، لكنه استطاع ابتزاز شركائه في الائتلاف ليكون رئيس حكومة على الرغم من حوز حزبه على ستة أعضاء فقط من أصل 120، أي 5% فقط من العدد الإجمالي لأعضاء الكنيست. أما ثاني هذه الأسباب فيتعلق بأن هذه الحكومة التي ترأسها "بينيت" شكلت نموذجًا غريبًا وغير معهود في السياسة الإسرائيلية، لأنها جمعت بين دفتيها كل التناقضات السياسية والأيديولوجية والشعاراتية، فقد تمثل فيها: أقصى اليمين مثل أحزاب "يمينا ويسرائيل بيتنا وأمل جديد"مع أقصى اليسار "مجازا" مثل حزبي "ميرتس والعمل"، وبينها الوسط المتمثل في "أزرق–أبيض ويوجد مستقبل". لكن المفاجأة الحقيقية في هذه الحكومة تمثلت بمشاركة نواب ووزراء عرب فيها بجانب هذه التشكيلة غير المتجانسة. وثمة سبب ثالث يمنح هذه الاستقالة صفة الحدث الكبير، لكونها زادت من حدة الانقسام السياسي والحزبي الاسرائيلي الداخلي المستمر منذ عام 2019، والدعوة لإجراء انتخابات مبكرة خامسة في نوفمبر/تشرين الثاني المقبل، الأمر الذي يفتح الباب واسعا أمام مزيد من التشظي في الحلبة السياسية والحزبية الإسرائيلية، وعدم وجود ضمانات في قدرة الانتخابات القادمة على طي صفحة الانقسامات الإسرائيلية الجارية، بل قد تسفر عن مزيد من التشرذم والانقسام بين مكوناتها، مع العلم أن هذه الانتخابات قد تعتبر الفرصة الأخيرة أمام زعيم المعارضة "بنيامين نتنياهو" للعودة الى الحياة السياسية، مما سيجعله أكثر شراسة في تحقيق هذا الهدف، بما في ذلك رفع

مستويات التحريض البيني العنصري ضد مختلف الأحزاب والقوى السياسية، وشيوع الحالة المسماة في دولة الاحتلال "حرب الكل في الكل" .

هناك أيضًا سبب رابع يتعلق بهذه الاستقالة ألا وهو تزامنها مع ما تشهده دولة الاحتلال من تطورات أمنية وعسكرية لافتة ومتسارعة، سواء التوتر القائم مع الفلسطينيين وإمكانية اندلاع مواجهة عسكرية في أي لحظة مع المقاومة في غزة أو القلق الإسرائيلي مما يسمى "اليوم التالي" لغياب أبو مازن، وما قد تسفر عنه من تبعات ميدانية في الضفة الغربية عمومًا، فضلًا عن التصعيد الجاري على الجبهة الشمالية مع لبنان وسوريا، وقبل ذلك وبعده المخاوف الإسرائيلية المتزايدة بشأن البرنامج النووي الإيراني مع تعقد المفاوضات الجارية بين ايران والقوى العظمى. وكل هذه التطورات تستدعي وجود حكومة مستقرة في كيان الاحتلال، تستطيع اتخاذ قرارات مصيرية، وتتعامل مع تهديدات وتحديات حقيقية، وليست متوهمة، لكن هذه الحالة المترهلة من الأداء السياسي والحزبي قد تشجع أعداء إسرائيل في المنطقة على زيادة الاحتكاك بها ومحاولة تحديها وفرض الوقائع عليها، في ضوء تقديرها أن الأخيرة غير متفرغة لمعالجة هذه التهديدات، وتركز كل جهودها على مناكفاتها الداخلية وصراعاتها الحزبية. وفي المحصلة فإن استقالة "بينيت" وتولي "يائير لابيد" من بعده رئاسة الحكومة جعلت الساحة السياسية الإسرائيلية مقبلة على كل السيناريوهات: على رأسها استمرار الأزمة الحزبية والحكومية واستمرار الشلل في المنظومة السياسية، الأمر الذي يجعل منها – في نظر الكثير من الأوساط– واحدة من "جمهوريات الموز"، وليس "واحة للديمقراطية في غابة الدكتاتوريات العربية" كما كانت تدعي دائماً.

4 – معضلة نتنياهو:

يتصدر رئيس الوزراء الإسرائيلي السابق بنيامين نتنياهو، المنافسات في الانتخابات المقبلة، لكنّ احتمالية فشله مجددا بتشكيل حكومة قد تضع حدا لمستقبله السياسي. والانتخابات المقبلة في الأول من نوفمبر/تشرين الثاني المقبل، ستكون الخامسة في غضون 3 سنوات ونصف السنة، فشل خلالها 3 مرات بتشكيل حكومة، ومع ذلك وكما هو الأمر في الانتخابات السابقة، فإن حزب الليكود اليميني الذي يقوده نتنياهو، ما زال يتصدر قائمة الأحزاب بالكنيست. وتكاد تجري الانتخابات المرتقبة حول شخص نتنياهو، أكثر من أيّ أمر آخر. وفي السياق يقول إيمانويل نافون، أستاذ العلوم السياسية بجامعة تل أبيب، إن سبب إجراء جولة انتخابات خامسة

خلال أقل من 4 أعوام، هو وجود أغلبية لصالح اليمين، لكن مع افتقاد هذه الأغلبية لصالح نتنياهو، بعد أن تخلى عنه بعض الأحزاب. وأضاف نافون: "لهذا، فإذا ما نظرت إلى نتائج الانتخابات الأخيرة، فإن هناك أغلبية لصالح اليمين، ولكن نتنياهو لم يتمكن من ترجمة هذا الأمر بشكل جيد، لأنه لم يعد يحظى بدعم بعض السياسيين اليمينيين الإسرائيليين." وتابع "لذا توجهت الأحزاب اليمينية الخارجة عن معسكر نتنياهو قبل عام من الآن إلى أحزاب من الوسط واليسار، رغم الخلافات السياسية فيما بينها. " ومعلوم أن أحزاب اليمين (الدينية والقومية) تسيطر على نحو 60 في المئة من مقاعد الكنيست الحالي. واستدرك الأكاديمي الإسرائيلي يقول "لذا فإن الانتخابات المقبلة ستكون مرة أخرى حول شخص نتنياهو نفسه، بشكل أساسي، سواء أكانت الأحزاب معه أم ضده. " وتُظهر استطلاعات الرأي التي نشرتها محطات تلفزيونية وإذاعات وصحف في الأسبوعين الماضيين أن معسكر نتنياهو يحصل على 59 مقعدا، مقابل 55 مقعدا للمعسكر الرافض له و6 مقاعد للقائمة المشتركة (تحالف 3 أحزاب عربية) ترفض دعم أيّ من المعسكرين. وإضافة إلى حزبه الليكود، يضم معسكر نتنياهو أحزاب "شاس" و"الصهيونية الدينية" و"يهدوت هتوراه. " وأما المعسكر المعارض، فيضم أحزاب "أمل جديد" و"إسرائيل بيتنا" و"يمينا" اليمينية، وأحزاب "هناك مستقبل" و"أزرق أبيض" و"العمل" الوسطية، وحزب "ميرتس" اليساري، والقائمة العربية الموحدة برئاسة منصور عباس. ويرفض قادة أحزاب "أمل جديد" و"إسرائيل بيتنا" و"أزرق أبيض" الانضمام إلى حكومة برئاسة نتنياهو، لأسباب شخصية. ويقول قادة هذه الأحزاب إنهم لن يكونوا في حكومة يرأسها نتنياهو، الذي تنظُر المحكمة المركزية الإسرائيلية في لائحة اتهام ضده تشمل شبهات ارتكابه جرائم فساد. ويرجّح مراقبون إسرائيليون أن يسعى نتنياهو لضم حزب "يمينا" الذي ترأسه وزيرة الداخلية إيليت شاكيد خلفا لرئيس الوزراء السابق نفتالي بينيت، من أجل ضمان تشكيل حكومة. وقد يؤدي فشل نتنياهو بتشكيل حكومة ما بعد الانتخابات المقبلة إلى وضع حد لمستقبله السياسي. ويقول نافون "قد نصل إلى طريق مسدود مجددا، ويخفق نتنياهو في تجنيد 61 نائبا بالكنيست، وفي هذه الحالة من الممكن أن يتخلى عنه حزبه والأحزاب الدينية المتحالفة معه لأنهم لن يحتملوا الأمر أكثر بعد إجراء 5 جولات انتخابية في أقل من 4 أعوام. " وأضاف: "حاليا فإن حزب الليكود يتقدم دون منافس حقيقي، ولذا فإن الفشل يعني أن نتنياهو شخصيا هو العقبة الرئيسة أمام تشكيل حكومة يمينية. "

في العام الماضي 2021، خسر نتنياهو السلطة بعد أن بات الأطول في الحكم بين رؤساء وزراء إسرائيل، بفترة امتدت لأكثر من 12 عاما. ونقلت هيئة البث الإسرائيلية عن نتنياهو قوله لمقربين منه، مؤخرا، إنه إذا ما ترأس الحكومة القادمة فستكون ولايته الأخيرة في رئاسة الوزراء. ولا يوجد في القانون الإسرائيلي سقف زمني محدد لرئاسة شخص للحكومة، طالما أنه قادر على نيل ثقة الكنيست. وليس من الواضح ما إذا كان تكتل مشابه سينشأ بعد الانتخابات المقبلة، ولكن المعطيات التي تظهرها استطلاعات الرأي، تجعل مهمة تشكيل حكومة في المستقبل صعبة جدا، سواء على نتنياهو أو على رئيس الوزراء الحالي يائير لابيد، الذي يتزعم حزب "هناك مستقبل" الثاني من حيث القوة في الكنيست.

لا شكّ أن تجربة الحكومة الإسرائيلية التناوبية الحالية، التي لم يُكتَب لها الاستمرار لأكثر من عام، قد حملت معها كثيرًا من التساؤلات لدى المراقبين خاصة أنها هي التي أعلنت حقبةَ ما بعد "النتنياهويَّة"، التي تولى فيها بنيامين نتنياهو ترتيب التوازنات السياسية الداخلية لمصلحته بدون منافس. ومع الانتخابات المزمَع عقدُها في نوفمبر/تشرين الثاني المقبل يعود الحديث مُجَددًا عن نتنياهو، الذي يُعَدُّ الرقم الأصعب في المشهد السياسي الإسرائيلي، فالنتائج التي ستتمخَّض عنها الانتخابات، لا شكَّ أنها ستحسم الجدل إن كنا فعلًا سنتجاوز حقبة "النتنياهوية"، أو أننا سنعود إليها بعد تعثُّر تجربة الحكومة الحالية برئاسة لابيد. ومن أجل تبيان ما تقدَّم، فإنه لا يمكننا فهم الانتخابات المقبلة، وما قد تتمخض عنه من نتائج بدون الرجوع إلى النظريات والأفكار التي يطرحها علم السياسة. فثمَّة مدارس فلسفية مختلفة عملت من أجل تفسير سلوكيات الفاعلين السياسيين في النظام الدولي بطرق مختلفة، وذلك عن طريق تتبُّع سلوكهم بالتوازي مع مصالحهم العليا. وإحدى الأفكار المهمَّة التي طرحتها هذه المدارس هي فكرة "البراغماتية"، التي جاء بها الفيلسوف الأمريكي تشارلز بيرس، وهي ترتكز في المقام الأول على مبدأ النفعيَّة للحفاظ على البقاء والوجود. والمتتبِّع للسلوك السياسي الإسرائيلي سيلحظ أنه مبنيٌّ على فكرة البراغماتية النفعية، التي تعمل على تعظيم المصالح الذاتية فوق كل شيء، سواء كانت على المستوى الفردي، أو على المستوى المؤسساتي. ومن الناحية الفردية، برزت البراغماتية في سلوك القيادات السياسية، التي ستخوض الانتخابات المقبلة، وذلك عبر تجاوز خلافاتهم، وتعظيم مصالحهم في المقام الأول. مثال على ذلك، إعلان رئيس حزب "الأمل الجديد"، غدعون ساعر– بعد سيلٍ من استطلاعات الرأي التي توقعت عدم تجاوزه نسبة الحسم في الانتخابات المقبلة– تحالفه مع رئيس

حزب "أزرق أبيض"، بيني غانتس، لخوض الانتخابات في قائمة واحدة لضمان دخوله الكنيست. كما برز السلوك نفسه من أييليت شاكيد، التي رأست حزب "يمينا" بعد إعلان نفتالي بينيت اعتزاله الحياة السياسية، إذ لجأت هي أيضًا إلى التحالف مع بوعاز هندل، رئيس حزب "ديرخ إيرتس" المنشق عن "الأمل الجديد"، ليكوِّنا معًا حزبًا جديدًا تحت اسم "الروح الصهيونية." وبهذه الخطوة تبيَّنت براغماتية "شاكيد" عبر تجاوزها المبادئ الأساسية لـ"يمينا" –القريب نسبيًّا إلى الأحزاب الدينية الحريدية– وتحالفها مع "ديرخ إيرتس" –القريب من يمين الوسط. وبناءً على ذلك يمكننا ملاحظة أن الحرب السياسية من أجل البقاء، والوجود النفعي "الذي يُعَدُّ لُب فكرة البراغماتية" ترجمها السياسيون الإسرائيليون بسلوكهم الرامي إلى الاستعداد للانتخابات المقبلة عبر تكوين تحالفات قد تتناقض مع مبادئهم السياسية. وبالعودة إلى الحقبة "النتنياهوية"، والتساؤل المحير حول ما إن كنا سنتجاوزها في الانتخابات المقبلة أو لا، فإن استطلاعات الرأي الإسرائيلية، التي تعد نتائجها ذات مصداقية بدرجة كبيرة، سواء من القناة الثانية عشرة، أو الثالثة عشرة، أو هيئة الإذاعة الإسرائيلية "كان"، قد رجَّحت عودة نتنياهو إلى رئاسة الحكومة عبر تشكيل ائتلاف حكومي مكوَّن من أحزاب يمينية صرفة، من دون الحاجة إلى أحزاب عربية، كالقائمة العربية الموحَّدة، التي يرأسها منصور عباس. وقد بيّن ذلك بعض الاستطلاعات عبر تجاوز نتنياهو الـ62 مقعدًا في الكنيست من أصل 120 من دون الحاجة إلى الأحزاب اليمينية الصغيرة المهدَّدة بعدم تجاوزها نسبة الحسم. ومن هنا يرى بعض المراقبين إننا قد نشهد عودة الحقبة "النتنياهوية" إلى الساحة السياسية الإسرائيلية، نظرًا إلى المزاج العام الإسرائيلي، الذي تكوَّن في السنتين الأخيرتين، بناءً على عدد من الشواهد المهمَّة، وعلى رأسها العمليتان العسكريتان: حارس الأسوار التي اندلعت مع أحداث القدس في عام 2021، و "بزوغ الفجر" بقطاع غزة في هذا العام. إذ كان للتصرف المؤسساتي المبني على أفكار المدرسة الواقعية –التي تُفضِّل مبدأ استخدام القوة في تحقيق المصالح للوصول إلى المبتغَى الرئيس وهو البقاء– نصيبٌ في تحويل المزاج العام الإسرائيلي ليكون براغماتيًّا في توجهاته السياسية. وهذا ما يُترجِم في الحقيقة مسألة التضافر حول عودة اليمين إلى الحكم مع ترسُّخ القناعة بشأن الخطر الوجودي الذي تواجهه إسرائيل من مختلف الجبهات.

إن الحسابات البراغماتية في السياسة الإسرائيلية هي الركيزة الأساسية في تحريك مجريات الأحداث السياسية والعسكرية والأمنية المستقبلية في إسرائيل، وذلك نظرًا إلى طبيعة "الدولة" من ناحية مهدِّدات الأمن القومي،

التي تواجهها من مختلف جبهاتها الجغرافية، وتطوُّر أساليب التهديد الوجودي في ظل الثورة التكنولوجية العالمية، وانعكاساتها على الحروب المعاصرة التي يشهدها نظامنا الدولي. وإجابةً عن التساؤل الجوهري الذي قد يتبادر إلى الذهن بشأن مستقبل المشهد الانتخابي في إسرائيل، يمكن القول إن انتخابات الكنيست المقبلة ستشهد اجماع السياسيين الاسرائيليين حول اتباع مقاربات براغماتية في سبيل الانصهار والاندماج من أجل توحيد الصفوف لضمان مستقبلهم السياسي في السلطة بأي ثمن.

5 – تقييم فترة حكومة بينت–لبيد:

المؤكد أن من العوامل التي ستؤثر كثيراً على نتائج الانتخابات الإسرائيلية المقبلة مدى قدرة جبهة زعيم المعارضة بنيامين نتنياهو على إقناع الناخب الإسرائيلي بأن حكومة بينت–لبيد قد فشلت في معالجة الكثير من الأزمات والملفات التي زعمت أنها قادرة على حلها أو معالجتها، بدءاً من مواجهة التداعيات الاقتصادية والاجتماعية لوباء كورونا، مروراً بتهدئة الصراعات الداخلية خاصة بين العرب واليهود، وانتهاءً بالخطر الناجم عن تسارع المشروع النووي الإيراني واستعداد واشنطن للتفاهم مع طهران على العودة للاتفاق الذي كانت الأولى قد انسحبت منه عام 2018 بضغوط واضحة من جانب إسرائيل. وبرغم أن من سيقود الحكومة الانتقالية التي ستحكم البلاد حتى إجراء الانتخابات هو يائير لبيد بمقتضى الاتفاق الذي كان قد وقعه مع بينت عند تشكيل الائتلاف في العام الماضي، إلا أن تركيز نتنياهو سينصب على مهاجمة الحكومة السابقة ونفتالي بينت بشكل شخصي. إذ يطمع نتنياهو في جذب عدد من نواب حزب بينت "يمينا" للانضمام لـ"الليكود" لتقوية جبهة اليمين قبل الانتخابات، وسيستغل الأنباء المتداولة عن بينت والتي تؤكد أنه ينوي اعتزال العمل السياسي ولو بصورة مؤقتة، لإقناع أعضاء "يمينا" بالانضمام لـ"الليكود." أما المنافسة بين لبيد ونتنياهو فيبدو أنها لا تشغل بال الأخير كثيراً، في ظل حقيقة أن حزب "يش عتيد" الذي يقوده لبيد يبقى حزباً ينتمي للوسط الذي لا يمكنه جذب أصوات من اليمين أو اليسار المتطرفين، وبالتالي فهو لا يشكل خطراً حقيقياً على نتنياهو واليمين الإسرائيلي المتشدد.

من جهة أخرى، يمكن لنتنياهو التقليل من الإنجازات التي حققها لبيد في السياسة الخارجية أثناء توليه مسؤوليتها في حكومة بينت، مثل تقوية الروابط مع الدول التي وقعت معها إسرائيل اتفاقيات سلام، حيث

سيجادل نتنياهو بأنه كان وراء إطلاق عملية "السلام الإبراهيمي" عندما كان يتولى الحكومة، وأن الإنجاز يجب أن ينسب له وليس للبيد أو بينت.

من المرجح في ظل هذه الحقائق أن لا يركز نتنياهو في حملته الانتخابية المقبلة على الوضع الاقتصادي، كما لن يكون بوسعه التحدث عن حقيقة أخرى ليست في صالح بينت وليست في صالحه أيضاً، وهى أن حكومته (أي بينت) لم تنجح في خفض معدلات الفقر، ولم تنجح في معالجة الفجوات في الدخول بين الطبقات الاجتماعية المختلفة، حيث أن نتنياهو نفسه، وعبر سنوات حكمه التي فاقت الإثنى عشر عاماً، كان المتهم الأول بإتباع سياسات اقتصادية فاقمت من معاناة الطبقة المتوسطة والطبقة الفقيرة. بمعنى آخر، سيركز نتنياهو في حملته على إخفاقات بينت في المجالين الأمني والسياسي وليس الاقتصادي. فعلى الصعيد السياسي، يمكن القول إن بينت قد أخفق في حماية ائتلافه من الانهيار رغم ادعائه بعد إعلان تشكيله بأنه ولد ليبقى حتى نهاية ولايته القانونية عام 2025 !!!. والأسوأ من ذلك أن الانشقاق عن الائتلاف بدأ من جانب نواب داخل حزبه "يمينا" بالذات، وهو ما سيحاول نتنياهو تضخيمه كفشل شخصي قبل أن يكون سياسياً لبينت وحزبه.

أيضاً، يمكن أن يركز نتنياهو على أن بينت لم يتمكن من تخفيض الصراع الداخلي بين اليهود والعرب، وهو ما تجلى في التوترات المستمرة بين الجانبين منذ شهر إبريل/نيسان الماضي، على الرغم من أن حكومة بينت كانت مدعومة من جانب "القائمة العربية الموحدة" التي يرأسها منصور عباس.

في الاتجاه نفسه، يمكن لنتنياهو اتهام بينيت بخيانة المعسكر الديني الذي يدعي أنه زعيمه حيث تدخلت الشرطة في عهده للحد من تظاهرات اليهود المسماة بمسيرة الأعلام – وهى مسيرة سنوية ينظمها اليهود المتطرفون للاحتفال بتوحيد القدس عام 1967– وكان بينيت قد صرح قبل انطلاق هذه المسيرة في 29 مايو/ايار الماضي: "من الطبيعي أن نرفع علم إسرائيل في عاصمة إسرائيل"، ولكنه أردف قائلاً: "أطلب من المشاركين في المسيرة احترام تعليمات الشرطة"، وهو ما اعتبره نتنياهو تراجعاً غير مباشر عن تأييد إطلاق المسيرة بمنح الشرطة صلاحيات لتغيير مسار التظاهرة وتقليل أعداد المشاركين فيها.

في الجانب السياسي أيضاً، من المتوقع أن يركز نتنياهو على إخفاق حكومة بينت في التصدي لمحاولات واشنطن للعودة الى الاتفاق النووي مع إيران، حيث صرح نتنياهو في شهر مارس/آذار الماضي بأنه لو كان

رئيساً للحكومة لما تردد في الصدام مع إدارة الرئيس الأمريكي جو بايدن حول هذه الخطوة حتى لو أدى ذلك لتوتر العلاقات الأمريكية–الإسرائيلية، وعزا نتنياهو ذلك إلى ضعف شخصية بينت وقلة خبرته بإدارة الملفات الخارجية. ولكن الأهم من المجال السياسي والمتوقع أن يكون أحد المحاور الهجومية لنتنياهو على حكومة بينت، هو المجال الأمني الذي تعرضت فيه حكومة بينت لعدة أزمات كان أولها نجاح عدد من الفلسطينيين الذين يقضون عقوبات متفاوتة في السجون الإسرائيلية في الهرب من واحد من أكثر السجون الإسرائيلية تحصيناً (سجن جلبوع) في سبتمبر من العام الماضي، ورغم أن السلطات الإسرائيلية كانت قد تمكنت من اعتقالهم مجدداً بعد فترة قصيرة، إلا أن الحادث أصاب سمعة حكومة بينت بالضرر كونه كان استثنائياً ولم تتعرض لمثله أي حكومة سابقة. أيضاً، تعرضت حكومة بينت لانتقادات عديدة بسبب تزايد معدلات العمليات التي نفذها بعض فلسطينيي الضفة ومواطنين من عرب 48 داخل الخط الأخضر، فخلال شهر مارس/آذار الماضي، سقط أحد عشر قتيلاً في عمليات نفذها فلسطينيون في عدة مدن إسرائيلية، وهو ما سيستغله نتنياهو بشكل كبير للتشكيك في جدارة المعسكر المناوئ لليمين في حماية الدولة ومواطنيها.

من جانب آخر وعلى الرغم من أن شعار "إلا نتنياهو" الذي تبنته المعارضة الإسرائيلية منذ عام 2015 للتعبير عن هدف حملاتها الانتخابية المتوالية، كان قد أثبت فشله مراراً، بسبب تصويره الأزمة السياسية في إسرائيل على أنها ناتجة عن وجود شخص نتنياهو في الساحة وليس بسبب تخلف مؤسسات العمل الحزبي والسياسي في البلاد إجمالاً، إلا أن المعارضة ما تزال تتمسك برفع الشعار نفسه في الانتخابات المقبلة، وهو ما عبر عنه تصريح وزير القضاء الإسرائيلي جدعون ساعر عقب حل الائتلاف مؤخراً بقوله: "إن الهدف من الانتخابات المقبلة واضح هو منع نتنياهو من العودة إلى السلطة وتسخير الدولة لمصلحته."

في المقابل تشير استطلاعات الرأى الأخيرة في إسرائيل إلى أن "الليكود" سيكون أكبر الأحزاب تمثيلاً في الكنيست المقبل بعدد مقاعد لا يقل عن 35 مقعداً، فيما يمكن أن يحصد حزب "يش عتيد" 20 مقعداً، وتتوقع بعض الاستطلاعات أن يختفي حزب جدعون ساعر لعدم تخطيه نسبة الحسم، ويأمل نتنياهو في إقناع نواب حزب "تكفاه حداشا" الذي يقوده ساعر بالانشقاق عن الحزب والعودة لـ"الليكود" مجدداً لتفادي خسارتهم في الانتخابات المقبلة.

في كل الأحوال، وعلى الرغم من كل شيء، تبدو فرص نتنياهو للعودة إلى منصب رئيس الحكومة قوية بعد أن تفككت الجبهة المواجِهة له سواء باحتمال اعتزال بينت العمل السياسي، أو بفقدان جدعون ساعر نفوذه على قطاع من جبهة اليمين. كذلك ترجح بعض التقارير أن يتفكك الائتلاف العربي الذي يقوده منصور عباس "القائمة المشتركة" مما يزيد من فرص تشتت الصوت الانتخابي لعرب 48 عبر قوائم متعددة، مما ستؤدي حتماً إلى ضعف التصويت في هذا القطاع تحديداً، أو إلى انخفاض عدد ممثليه في الكنيست العتيد. كما يبدو أن نتنياهو يستعد لتوجيه ضربة قوية لمنصور عباس الذي لم يكن ائتلاف بينت–لبيد ليظهر للوجود لولا دعمه له من الخارج، حيث صرح نتنياهو مؤخراً بأن رحيل الائتلاف يعني نهاية أشخاص اختاروا التحالف مع "داعمي الإرهاب" – يقصد عباس وحزبه– من أجل السلطة وعلى حساب أمن مواطني إسرائيل.! وبهذا التصريح، أغلق نتنياهو الباب أمام منصور عباس للتفكير في البقاء كرقم مؤثر في الحياة السياسة الإسرائيلية، والذي كان قد صرح عقب حل الائتلاف أنه مستعد للعمل مع أي حكومة ستأتي بها الانتخابات المقبلة!!.

6– عدم الاستقرار السياسي سيبقى سيد الموقف:

تبدو نتيجة التنافس الانتخابي المقبل في إسرائيل حتى الآن، أنها تعادل سلبي بين معسكر نتنياهو وخصومه، مما يجعل من الصعوبة بمكان تشكيل حكومة مستقرة في المستقبل، وبالتالي ليس من المستبعد أن تكون هناك انتخابات سادسة في الافق. وقد بقي هذا الحال على ما هو عليه بعد المساعي المحمومة لخصوم نتنياهو للحصول على مجد عسكري خلال العدوان على غزّة، ولم تؤثّر فيه الاصطفافات الحزبية الجديدة التي كان من بينها انضمام رئيس الأركان السابق للجيش الإسرائيلي الجنرال غادي إيزنكوت، إلى حزب غانتس وساعر. كما لم تظهر الاستطلاعات تغييرا مهما في أعقاب الانتخابات الداخلية في حزب الليكود وبقية الأحزاب. لكن هذه الصورة قد تتبدّل في الوقت المتبقّي للانتخابات المقبلة، تبعا لنجاعة الحملات الانتخابية والقدرات التنظيمية للأحزاب، واحتمال أن تكون نسب تصويت متباينة عند فئات مصوتين مختلفة، وربّما تحصل تطوّرات سياسية وأمنية غير مرتقبة أيضاً.

المعروف لدى الجميع أن إسرائيل تعتبر من أقل دول العالم استقرارا من الناحية السياسية، حيث جرت في العقود الثلاثة الماضية انتخابات كل 28 شهرا، وانخفض المعدّل في السنوات الثلاث الأخيرة الى انتخابات جديدة كل تسعة أشهر، وهذا رقم قياسي عالمي، وفق أي مقارنة. ويعود تكرار الانتخابات، في السنوات الأخيرة، إلى سبب واحد ووحيد وهو الانقسام الداخلي في إسرائيل حول شرعية بنيامين نتنياهو المتهم بالفساد، حيث تكررت نتيجة التعادل أو ما يقاربها بين معسكره والمعسكر المعارض لحكمه.

في الأول من نوفمبر/تشرين الثاني المقبل ستجري الجولة الخامسة من الانتخابات البرلمانية الإسرائيلية. وفي الجولة الأولى في إبريل/نيسان 2019، حقّق اليمين نصرا انتخابيا ووصل إلى 65 مقعداً، إلّا أن افيغدور ليبرمان زعيم حزب «إسرائيل بيتنا» الذي حصل على خمسة مقاعد، رفض دعم نتنياهو وانسحب من كتلته الائتلافية. وكان واضحا أن ليبرمان يصفّي حسابات ثأرية مع نتنياهو، متهمّا إيّاه بالتآمر عليه وبالوشاية به للشرطة. ومنذ ذلك الحين توالت الجولات الانتخابية، التي لم تسفر عن حكومة مستقرة بسبب موقف الأحزاب الإسرائيلية من نتنياهو الشخص، وليس لاعتبارات سياسية. ولم يستطع نتنياهو بعد الجولتين التاليتين، الثانية في سبتمبر/ايلول 2019 والثالثة في مارس/آذار 2020، إقامة حكومة ثابتة، وفي الجولة الرابعة توافقت ثمانية أحزاب على تشكيل ائتلاف بقيادة بينيت ولبيد، وأصبح بنيامين نتنياهو رئيسا للمعارضة.

ثمة عامل مهم في السياق وهو أن هناك خطراً داهماً في حال عاد الجمهوريون إلى الحكم في البيت الأبيض، حيث تبرز إمكانية إحياء مشروع «صفقة القرن» التي ستكون على الأجندة السياسية في كيان الاحتلال. وبالتالي هناك تداعيات كثيرة لحالة عدم الاستقرار السياسي ومنها: أولا، مرّت القوائم الانتخابية والأحزاب السياسية بعمليات تفكيك وتركيب لم يسبق لها مثيل، ففي قائمة غانتس – ساعار– إيزنكوت «همحنيه هليئومي» (المعسكر الوطني) مثلا، يجتمع مؤيدو حل «الدولتين» وأنصار أرض إسرائيل الكاملة، وما يجمعهم هو معارضة نتنياهو لا غير، وثانيا، تقدّر التكلفة المباشرة وغير المباشرة للانتخابات المتكررة بمليارات الدولارات، وما يمنع الأزمة هو أن الصهيونية استطاعت أن تقيم دولة مؤسسات وماكينة الموظفين في وزارة المالية الإسرائيلية تعمل بانتظام، وثالثا، في ظل حالة الاضطراب الدائم عند الطبقة السياسية، بقيت المؤسسة الأمنية على حالها تواصل عملها بتدخّل محدود للسياسيين المشغولين بالمعارك الحزبية، ما أدّى بالضرورة إلى زيادة وزنها وتأثيرها على اتخاذ القرار. فبعد إطلاق الصواريخ على أشدود عشية انتخابات

سبتمبر/ايلول 2019، واضطرار نتنياهو إلى النزول عن المنصة والهرولة إلى الملجأ، جرت محاولة منه لتمرير قرار بالعدوان على غزّة، إلّا أن القيادة العسكرية الإسرائيلية أحبطت هذه المحاولة، بعد أن ناورت في الالتفاف على قرار رسمي استطاع تمريره. وكذلك جاء عدوان «طلوع الفجر» على غزّة بقرار من المؤسسة العسكرية، وكان دور القيادة السياسية الموافقة عليه فقط. وما من شك بأن استمرار عدم الاستقرار السياسي يزيد من وزن المؤسسة العسكرية، التي بمقدورها، إن أرادت، لجم «جنون» قيادات سياسية إسرائيلية تسعى للحصول على رصيد أمني لاستثماره في الانتخابات، وأن تجر السياسيين الى إقرار عمليات عسكرية كما تشاء.

في هذه الأثناء تدل استطلاعات الرأي الأخيرة في إسرائيل على أنّ كتلة نتنياهو ستحصل على ما بين 59 إلى 61 عضوا في الكنيست، ما يعنى أنّه يقف على عتبة العودة إلى الحكم، ولكن قد لا يعود إليه إن لم يحصل معسكره على أكثر من نصف أعضاء الكنيست البالغ عددهم 120. ومن المؤكّد أن استطلاعات الرأي لن تبقى على ما هي عليه وستشهد، خلال فترة الحملات الانتخابية، تغييرات كثيرة. لكن من الواضح منذ الآن أنّ هناك ثلاثة احتمالات لتشكيل حكومة بعد ظهور نتائج انتخابات نوفمبر/تشرين الثاني المقبل:

الاحتمال الأول، أن يحصل معسكر بنيامين نتنياهو على 61 عضوا أو أكثر. وهذا احتمال قوي جدًّا، فحزب الليكود هو الأقوى في الاستطلاعات ويتراوح بين 33 و36 مقعدا. كل الأحزاب الدينية تدعم نتنياهو ولا حليف له غيرها وهي تحصل مجتمعة في الاستطلاعات على 24 –27 مقعدا، ما يعني أن سيناريو حصول معسكر نتنياهو على أغلبية مطلقة هو الأرجح. وأول ما يسعى إليه نتنياهو هو الانقضاض على الجهاز القضائي، وإجراء تغييرات جذرية فيه وتمرير قوانين خاصة، في سبيل إلغاء أو على الأقل تجميد محاكمته. أما على صعيد القضية الفلسطينية، فستكون حكومة نتنياهو استمرارا لحكوماته السابقة، وامتدادا لحكومة لبيد، التي تتخذ النهج نفسه. لكن هناك خطر داهم في حال عاد الجمهوريون إلى الحكم في البيت الأبيض، وسواء كان ذلك ترامب أو بينس أو توأما لهما، فإن إمكانية إحياء مشروع «صفقة القرن» ستكون على الأجندة السياسية، بكل ما يعنيه ذلك فلسطينيا وعربيا، وهذا يفسّر خشية الأردن ومصر والسلطة الفلسطينية من عودة نتنياهو، ويطرح مجدّدا السؤال ماذا سيفعل العرب إن أقدمت إسرائيل على تنفيذ الضم، بدعم أمريكي، طبقا لمشروع «صفقة القرن.« ؟

في المقابل تتمنّى دول التطبيع المعلن وغير المعلن فوزَ نتنياهو، بسبب موقفه من إيران، وقد ظهر ذلك جليا في إلغاء كل من الإمارات والبحرين والمغرب والسودان مشاركتها في المؤتمر الاحتفالي الخاص بمرور عامين على الإعلان عن «الاتفاق الإبراهيمي» الذي كان من المفروض عقده يوم 12 سبتمبر/أيلول من هذا العام بادعاء عدم التدخل في الانتخابات الإسرائيلية وبدافع منع اغضاب نتنياهو، وهذه الدول نفسها أقامت فعاليات تطبيعية متنوّعة عشية جولات انتخابية إسرائيلية سابقة حين كان نتنياهو هو رئيس الوزراء. ولكن ليس لانبهار المطبّعين العرب بنتنياهو وقدراته ما يبرره فهو، وإن أكثر من الجعجعة، لن يستطيع اتخاذ قرارات حاسمة ضد إيران إلّا بتنسيق كامل مع المؤسسة الأمنية الإسرائيلية، التي منعته عام 2012، من ارتكاب حماقة عسكرية خطيرة.

الاحتمال الثاني، هو ألا يحصل معسكر نتنياهو على أغلبية مطلقة، ويصل إلى 60 مقعدا أو أقل. في هذه الحالة لن يستطيع نتنياهو تشكيل حكومة، فليس هناك أي حزب إضافي مستعد أن ينضم إلى ائتلافه سوى الحزب الديني العربي (القائمة الموحّدة) الذي يرأسه منصور عبّاس، والذي أعلن مرارا وتكرارا أنّه يفضّل الشراكة مع اليمين الإسرائيلي، لكن هذا اليمين يرفض أن يتحالف معه حتى بعد أن أدان «الإرهاب» وأعلن الولاء لمبدأ الدولة اليهودية.

في المقابل، من المرجّح ألا يتمكّن معارضو نتنياهو من إقامة ائتلاف حكومي، ولكن هناك طرح بديل قوامه أن يسعى بيني غانتس إلى تشكيل حكومة تناوب مع الليكود، بحيث يكون هو رئيس الوزراء في البداية ويليه نتنياهو. هناك أيضا إمكانية أن يحصل تمرّد داخل الليكود ويجري إقصاء لنتنياهو وتنصيب رئيس جديد لهذا الحزب، سيكون من السهل عليه تشكيل حكومة ذات قاعدة برلمانية واسعة، فمعظم معارضي نتنياهو مستعدّون لشراكة مع ليكود بلا نتنياهو، وهذا الاحتمال مستبعد، على الأقل حاليّا.

الاحتمال الثالث، وهو أن يتمكن يائير لبيد رئيس الوزراء الإسرائيلي الحالي من إقامة حكومة. وهذه إمكانية ضعيفة جدّا، فهو بحاجة لدعم غير وارد من كل نواب «القائمة المشتركة». الأرجح أن يكون حزب «يش عتيد»، الذي يرأسه لبيد، الثاني من حيث القوة الانتخابية، لكنّه لن يكون قادرا على تشكيل ائتلاف حكومي.

في كل الأحوال، سيفوز اليمين الإسرائيلي بغالبية المقاعد في الكنيست المقبلة، ولن تقوم حكومة لا تعتمد على كل أو جزء من هذا اليمين. أما «اليسار» الصهيوني، الذي أقام الدولة العبرية، فهو اليوم في حالة مزرية

ويصارع اجتياز نسبة الحسم. ويرشح من النقاشات القليلة الدائرة حول قضية فلسطين، أن حدود مواقف الأحزاب الصهيونية تمتد من تقليص الصراع وإدارته، عبر بعض التسهيلات الاقتصادية وفتح أبواب لاستثمارات عربية ودولية في غزة والضفة، إلى حسم الصراع باتخاذ خطوات من جانب واحد، ليس بالانسحاب كما فعل شارون في غزّة، بل بالضم الرسمي وبتكثيف الاستيطان وقطع الطريق نهائيا على إمكانية إقامة دولة فلسطينية. وبين هذا وذاك هناك شبه إجماع في إسرائيل بالاعتماد أكثر على الضربات العسكرية والخطوات الأمنية، ومن جهة أخرى بالسعي إلى تحويل الفلسطيني إلى «كائن اقتصادي»، خال من الطموحات السياسية الوطنية وغارق في الركض وراء لقمة العيش، وبعد إجراء تجارب ناجحة على «منصور عبّاس»، تسعى إسرائيل على تعميم التجربة. إلا أن الشعب الفلسطيني قادر على إفشال المخططات الإسرائيلية، لكن العطب دائماً في القيادة، وعلينا مع ذلك ألا نيأس من تكرار هذا التشخيص لأنّه صحيح ولأنّه محفّز لتغيير لا غنى عنه في مواجهة التحدّيات.

7 – خاتمة:

مرت إسرائيل منذ مطلع العام 2020، بأزمة وزارية خانقة. فلأول مرة في تاريخها السياسي، تضطر لإجراء الانتخابات التشريعية لأربع مرات متتالية، خلال ما يقارب السنتين. وستكون هناك مرة خامسة، قريبا.

بداية، أقيمت يوم 9 أبريل 2022م، الانتخابات التشريعية الإسرائيلية (للكنيست رقم 21) قبل موعدها الأصلي بسبعة أشهر. خاضت الانتخابات (المبكرة) 40 قائمة حزبية. وأسفرت النتيجة عن عدم فوز أي حزب بالأغلبية المطلوبة (61 مقعدا، من 120 مقعدا). حصل حزب الليكود، برئاسة بنيامين نتنياهو، على 35 مقعدا، بينما فاز تكتل أبيض/ أزرق، برئاسة بيني غانتس ويائير لبيد، بـ 35 مقعدا أيضا. وتوزعت بقية المقاعد (50 مقعدا) بين أحزاب أخرى... منها حزب «إسرائيل بيتنا» (5 مقاعد) العمل (6 مقاعد) شاس (8 مقاعد). ولعدم تمكن أي حزب من تشكيل حكومة ائتلافية، تقرر حل الكنيست رقم 21، بعد أول يوم من انعقادها، وإعادة الانتخابات، لعلها تسفر عن نتيجة حاسمة.

وبالفعل، تم عقد الانتخابات المبكرة المعادة الثانية، يوم 17 سبتمبر/ايلول 2019، وأسفرت عن حصول تكتل أبيض/ أزرق على 33 مقعدا، وحصول الليكود على 32 مقعدا. وبعد مفاوضات مكثفة فيما بين الأحزاب

الفائزة، فشل كل من الحزبين الأكبر في إقامة حكومة ائتلافية، منهما، أو من أحدهما وغيره من الأحزاب الأصغر. لذا، تقرر «إعادة» الانتخابات التشريعية مرة أخرى. وعقدت هذه الانتخابات، فعلا، وللمرة الثالثة، في شهر مارس 2020م، للكنيست رقم 23. وأسفرت عن نتائج مشابهة لنتائج انتخابات سبتمبر 2019. وقد تصدرها كل من تحالف أبيض/ أزرق، وتكتل الليكود. وتم إقامة حكومة ائتلافية (مؤقتة)، من التكتلين الأكبر (ليكود+ أزرق/أبيض)... مشاركا مع أحزاب صغيرة. وتوقع المراقبون انهيار هذا الائتلاف في المدى القصير. وصحت التوقعات، واستمرت الأزمة الانتخابية الخانقة... التي لم تفلح ثلاثة انتخابات تشريعية مكررة متتالية في حلها. وكان التصويت على ميزانية الدولة لعام 2020 هو المحك الذي تقرر على إثره إعادة الانتخابات التشريعية هذه للمرة الرابعة، للكنيست رقم 24. حيث نص قانون إسرائيلي على أن يتم إقرار ميزانية الدولة لعام 2020 في شهر ديسمبر/كانون الاول 2020، وإن لم يتم ذلك تجرى انتخابات تشريعية (رابعة) مبكرة، يوم 23 مارس 2021. وقد فشل الكنيست في إقرار الميزانية في الموعد المحدد، فانهار الائتلاف الحاكم، وأجريت هذه الانتخابات. وكانت نتيجة الانتخابات الرابعة، كالتالي: حصل حزب الليكود على 30 مقعدا. وحصلت الأحزاب اليمينية المتطرفة التي تميل للائتلاف معه على 29 مقعدا. فإن ائتلفت هذه الاحزاب معاً، كما كان متوقعا، يصبح المجموع 59 مقعدا. وفي تلك الحالة، كان الائتلاف الليكودي يحتاج إلى عضوين، على الأقل، ليشكل حكومة ائتلافية ضعيفة، بأغلبية 61، مقابل 59 معارضة شرسة ومتربصة. واستمات رئيس الوزراء الإسرائيلي السابق، ورئيس حزب الليكود، بنيامين نتنياهو، لتشكيل ائتلاف جديد، والفوز برئاسة وزراء إسرائيل للمرة السادسة. فقد تولى هذا المنصب منذ العام 1996م، وقضى 12 سنة فيه. ولكنه فشل في تكوين الائتلاف المطلوب، بينما تمكن كل من «نفتالي بينيت»، رئيس حزب «يمينا»، و«يائير لبيد»، زعيم حزب «يش عتيد» (يوجد مستقبل)، من تكوين حكومة ائتلافية، من ثمانية أحزاب، بقيادة حزبيهما، وستة أحزاب أخرى لها توجهات، تمتد من أقصى اليمين إلى أقصى اليسار، وبأغلبية 61 ضد 59. ويوم 2022/6/20، أعلن بينيت اضطرار هذا الائتلاف الهش لحل السلطة التشريعية، وإجراء انتخابات مبكرة (خامسة) في مطلع نوفمبر/تشرين الثاني المقبل، وتولي يائير لبيد رئاسة الوزراء، بدلا منه، حتى ذلك الحين.

يتضح مما سبق أن الحلبة السياسية والحزبية الإسرائيلية ستدخل طورًا جديدًا من الأزمات الداخلية المتفاقمة، مع الإعلان عن تنظيم جولة انتخابات مبكرة خامسة خلال أربع سنوات، وهو ما لم يتكرر خلال أكثر من

سبعين عامًا على إنشائها، في الوقت ذاته يتوفر المزيد من المؤشرات الميدانية الدالة على إمكانية خوض الاحتلال مواجهة عسكرية مع واحدة من الجبهات العسكرية المتوترة بالأساس: قطاع غزة جنوباً – لبنان وسوريا شمالًا – إيران شرقًا، فضلًا عن نتائج الحرب الدائرة في أوكرانيا وتبعاتها المتوقعة على صعيد العلاقات مع روسيا، بجانب الأحاديث المتواترة عن اتساع رقعة التطبيع مع السعودية، وما يقال عن إنشاء حلف دفاعي عسكري في المنطقة لدمج الاحتلال فيه.